العنوان: المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922 - 1948

المؤلف الرئيسي: أبو غزالة، هبه حسان احمد

مؤلفين آخرين: سرور، موسى(مشرف)

التاريخ الميلادي: 2016

موقع: بيرزيت

الصفحات: 1 - 191

رقم MD: 789856

نوع المحتوى: رسائل جامعية

الدرجة العلمية: رسالة ماجستير

الجامعة: جامعة بيرزيت

الكلية: كلية الدراسات العليا

الدولة: فلسطين

قواعد المعلومات: Dissertations

مواضيع: المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، حكومة الانتداب البريطاني، استقلالية القرارات، إدارة شؤون الأوقاف، ملكية الأراضي، فلسطين

رابط: http://search.mandumah.com/Record/789856

الخاتمة

عملت بريطانيا منذ أن استقر وجودها رسميا في فلسطين كسلطة انتدابية على ايجاد مؤسسات تحمل الصفة الدينية لإدارة شؤون المسلمين. هذه الفئة الدينية التي لم تذكر في وعد بلفور باسمها وإنما كانت ضمن ما سماه بلفور في وعده "غير اليهود"، واعدا بالحفاظ على مصالح هذه الفئة الدينية. ومن أهم هذه المؤسسات ما عرف بتسميته "المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى" والذي أوكلت رئاسته إلى مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني. وفي هذه التسمية وفي هذا التعيين تأكيد على الصفة الدينية لهذا المجلس.

قاد المفتي هذه المؤسسة منذ تأسيسها عام 1921 خلال فترة حرجة مرت بها فلسطين، كان من أبرز معالمها، عمل بريطانيا على تمكين العصابات الصهيونية من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين تنفيذا لوعد وزير خارجيتها لهم في الثاني من نوفمبر عام 1917. وذلك عبر السيطرة على الأرض الفلسطينية ونقل ملكيتها إلى العصابات الصهيونية. حيث لا يمكن تحقيق هذا الوعد بدون السيطرة على الارض وتمكين القادم الصهيوني ليس فقط من السيطرة عليها وانما تملكها أيضا. إن العقبة الأداء أمام هذه السياسة الاستعمارية - سياسة اليسطرة على الأرض - كانت أراضي الأوقاف وليست الأراضي الأميرية والتي هي بيد السلطات الاستعمارية أصلا بحكم وراثتها للدولة العثمانية السابقة لها. كما أن الملكيات الخاصة من الأراضي لم تشكل أيضا عقبة تعيق هذه السياسة وذلك أولا لصغر مساحتها بالمقارنة مع الأميرية والوقفية، وثانيا لإمكانية السيطرة عليها عبر إغراء مالكها بالمال أو الضغط عليه لإجباره على بيعها للآخر.

من أجل أن تحقق بريطانية هدفها في تمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على الأرض الفلسطينية واقامة وطن لليهود على أرض فلسطين، فقد تبنت سياستين : تمثلث الأولى بسن الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بالأراضي وتمكين الحركة الصهيونية ومؤسساتها المختلفة من السيطرة عليها. وثانيا بإنشاء المجلس والذي تركزت مهامه بإدارة شؤون الاوقاف ومن ضمنها الأملاك الوقفية وتمكينه من السيطرة عليها. إن سيطرة المجلس على الأملاك الوقفية يعني سيطرة السلطة الانتدابية على هذه الاملاك بطريقة غير مباشرة وبشكل قانوني بعيدا عن التعقيدات الفقهية والقانونية التي تعيق امكانية السيطرة على هذه الأملاك أو نقل ملكيتها إلى الآخر. وأيضا بعيدا عن الإصطدام بمجتمع يحمل صفة "دينية" يرفض المساس بما هو مقدس كأملاك الأوقاف. وبالطبع هذا يظهر للشارع الفلسطيني استقلالية الأوقاف، وإدارتها بأيدي هيئة دينية يرأسها رأس الهرم الديني في فلسطين ألا وهو المفتي. وقد أظهر البحث كيف كانت السلطات البريطانية تقوم بجمع أعشار القرى الوقفية بشكل منتظم سنويا. ورغم أنه

كان من المألوف والمفترض وفق الاتفاقيات الموقعة بين السلطات البريطانية والمجلس تحويل هذه الأموال إلى خزينة المجلس إلا أن بريطانيا كثيرا ما ماطلت في تسليمها كاملة. وفي كثير من الأوقات كانت تقتطع الجزء الأهم منها وهذا كان يسبب أزمة مالية للمجلس تعيقه من القيام بمهامه خاصة توفير رواتب لمظفي المؤسسات الوقفية والدينية في فلسطين.

شكل المجلس برئاسة المفتي أداة من أدوات الإستعمار البريطانية في السيطرة على الشؤون الإسلامية في فلسطين وادارتها بسلاسة عبر خلقها هذه المؤسسة الدينية وتعيين مفتي القدس عليها والذي لم يحصل على هذا المنصب كما رأينا انتخابا وإنما تعيينا بعد فشله في الإنتخابات. إن رئاسة المفتي لهذا المحلس مكنته من تقوية نفوذه أمام خصومه من العائلات المقدسية المنافسه له، الأمر الذي زاد من حدة الإنقسامات العائلية والحزبية في فلسطين وهذا ما كانت تطمح اليه السلطات الانتدابية لتمكين سيطرتها على البلاد عبر سياسة فرق تسد واخضاع المتنفذين والزعماء لها.

حاول الحاج آمين الحسيني طوال فترة رئاسته للمجلس أن يثبت إخلاصه للإنتداب البريطاني فهو لم يحاول أن يخرج عن سياسة المهادنة والدبلوماسية مع السلطات الاستعمارية حتى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936 والتي اجبرته على تغيير سياسته وموقفه من سلطات الانتداب. وبناء على ذلك يمكن تقسيم فترة رئاسته للمجلس إلى فترتين : الأولى امتدت من عام 1921 إلى عام 1935 وتميزت بالعمل على تنفيذ الأوامر البريطانية. وبهذا مثل المجلس صفة "جهاز بريطاني يدار بأيدي وطنية" وانحصرت مهامه خلال تلك الفترة ببناء المساجد والمدارس وادارتها، وترميم المؤسسات الدينية والوقفية القائمة. وقد التزم المجلس بالقيام بالمهام التي رسمت له من قبل سلطات الانتداب ولم يخرج عنها. فرغم الأخطار التي كانت تتعرض لها الساحة الفلسطينية من نقل ملكية الأراضي للحركة الصهيونية، وسماح سلطات الانتداب لآلاف المهاجرين اليهود من الاستيطان في الإرض الفسطينية على حساب الفلاح الفلسطيني لم يخرج رئيس المجلس عن الخط الذي رسم له من قبل سلطات الانتداب ولم يتخذ أي قرار أو موقف يعارض السلطات الانتدابية، وهذا ظهر جليا أيضا في أحداث هبة البراق أو كما يسميه البعض "ثورة البراق". فعلى سبيل المثال فرغم مناشدات الفلاحين الكثيرة للمجلس ورئيسه والتي نشرت عبر الصحف بالتدخل لانقاذ أراضيهم من الخطر الصهيوني الا أن المجلس لم يحرك ساكنا، حيث ذهبت هذه المنشادات أدراج الرياح.

أما المرحلة الثانية والتي امتدت لفترة قصيرة من عام 1935 إلى عام 1937 فقد تميزت بمحاولة رئيس المجلس الوقوف بوجه السياسة الصهيونية وعدم الإلتزام بالقوانين البريطانية التي رسمت له. ظهر هذا جليا من خلال شراء الأراضي المهددة بالبيع للحركة الصهيونية وتخصيص جزء

من الميزانية العامة لشراء هذه الأراضي. وهذا بالطبع خارج مهام المجلس التي حددته سلطات الانتداب. هذه الأعمال زادت من شعبية الحاج آمين الحسيني وأظهرته كقائد وطني للشعب الفلسطيني وممثل عنه أمام العالم العربي والإسلامي. وهذا لا يعني أن هذا الظهور كان نتيجة لأعمال المفتي في المجلس وإنما بالأساس لكونه ممثل أعلى سلطة دينية في فلسطين "الافتاء". ولكن يجب أن لا ننسى أيضا أن رئاسته للمجلس وتحكمه بآلاف المؤسسات الدينية والوقفية والعاملين بها والمستفيدين منها، من مساجد وغيرها زاد من نفوذه وشعبيته. يأتي هذا التحول في مهام المجلس ليس نتجية لتغيير مسار المجلس ومهامه وإنما بالأساس لخروج رئيسه عن الضوابط التي رسمت له وتمرده عليها. لماذا في هذه الفترة بالذات؟ فالجواب واضح بلا شك حيث يعود إلى تغيير القيادة الفلسطينة سياستها ومواقفها نتيجة للأحداث الهامة التي عصفت بفلسطين منذ أحداث القدس عام 1933 وأحداث يافا عام 1934 مرورا باستشهاد القسام عام 1935 وختاما باضراب عام 1936 واندلاع الثورة الفلسطينة الكبرى. هذه الأحداث التي كانت جميعها خارج إرادة القيادة الفلسطينية التقليدية. وقد اجبرت هذه الاحداث وعلى وجه الخصوص الثورة الكبرى القيادة على تبنيها للحفاظ على مكانتها ونفوذها. وقد دفع رئيس المجلس الثمن من تغيير استراتيجيته ومواقفة وذلك بطرده ليس فقط من رئاسة المجلس وإنما أيضا من كل فلسطين، وتوكيل مهام المجلس إلى شخصية بريطانية حتى انتهاء الوجود البريطاني بفلسطين عام 1948. وهذا يعني أن الشؤون الإسلامية والوقفية في فلسطين كانت تدار خلال الفترة 1937-1948 من قبل أيدي استعمارية بامتياز بعد أن كانت تدار "ظاهريا" بأيدي وطنية.

وتجدر الاشارة إلى أن المجلس قد مكن رئيسه من تقوية نفوذ عائلته من خلال استغلاله لهذا المنصب في تمكين أفراد عائلته من تبوء مناصب ووظائف هامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى ابن أخيه جمال الحسيني الذي عين سكرتيراً عاماً للمجلس ، كما عين كل من راغب وإسحاق درويش الحسيني مدراء لمدارس الأيتام التي كان يمولها المجلس. هذا بالاضافة إلى تعيين صهره أحمد راغب الحسيني في منصب مفتش المحاكم الشرعية ومدقق حسابات المجلس، بينما عمل أحد ابنائه مستشاراً قانونياً للمجلس، وعمل فخري الحسيني حتى عام 1935 محامياً للمجلس، وابن عم الحاج آمين منيف الحسيني أصبح محرراً لجريدة الجامعة العربية التي كانت تنطق بإسم المجلسيين ومؤيديهم.

وفي الختام يمكن القول بأن سلطات الإنتداب البريطاني نجحت في السيطرة على الشؤون الإسلامية اداريا وماليا وأيضا سياسيا من خلال خلقها لهذه المؤسسة التي نظر اليها المواطن كمؤسسة وطنية بإمتياز وانتظر منها الكثير، واشرأبت لها رقاب المضطهدين سياسيا جراء سياسة العصابات الصهيونية. حيث سيطر المستعمر من خلالها على آلاف من الشخصيات الإعتبارية في فلسطين كالقضاة والأئمة والخطباء والمدرسين، وتحويلهم إلى موظفين لدى السلطات الاستعمارية يتقاضون منها راتبا شهريا،

ويحرصون على عدم انقطاعه. وهذا ما يفسر عدم قيادة هؤلاء بالعمل الثوري أو النضالي ضد سلطات الإنتداب خاصة خلال فترة رئاسة المفتي للمجلس. ونستقرء ذلك من خلو المصادر التاريخية من أخبار حول هذه المسألة. وهذا يمكن أن يكون فاتحة لبحث جديد. ومن هنا يمكن القول أن المجلس برئيسه كان يجسد منظومة سياسية وفكرية استعمارية هدفت إلى السيطرة على مقومات البلاد وترويض سكانه دون الحاجة إلى خوض صدامات وصراعات دينية أو سياسية.